الأمم المتحدة

A/60/219

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

ملخص رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

أولا - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالمقر. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''. وافتتح رئيس الجمعية العامة، جان بنغ، الاجتماع. وأدلى كل من الأمين العام، كوفي عنان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منير أكرم ببيان. وألقى ٢٨ وزيرا و ١١ نائب وزير ومسؤولون عديدون رفيعو المستوى من أكثر من ٨٠ حكومة بيانات في الجلسات العامة. كما تحدث كبار مديري المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وخصص اليوم الثاني لعقد ستة اجتماعات مائدة مستديرة للجهات المعنية المتعددة لتبادل الرأي أعقبها حوار غير رسمي لتبادل الآراء. وكان من بين المشاركين في تلك الاجتماعات غير الرسمية وزراء وممثلون حكوميون آخرون رفيعو المستوى ومسؤولون من ٢١ منظمة دولية وأعضاء من ٣٦ كيانا من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

* A/60/150.

060905 060905 05-45897 (A)
0545897

٢ - وكانت عناوين الموائد المستديرة ورؤساؤها كما يلي - المائدة المستديرة ١: ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية''، والمشترك في رئاستها جوزيف بيريني، وزير الدولة، وزارة الخارجية (سلوفاكيا) وجون فازيلفسكي، مدير مكتب الائتمان الإنمائي، بمكتب النمو الاقتصادي والزراعة والتجارة بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ المائدة المستديرة ٢: ''تعبئة الموارد المالية الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى'' واشترك في رئاستها بالديزي غاولاتي، وزير المالية وتخطيط التنمية (بوتسوانا) وداتوك مصطفى محمد، الوزير في دائرة رئيس الوزراء (ماليزيا)؛ المائدة المستديرة ٣: ''التجارة الدولية، بوصفها محركا للتنمية'' واشترك في رئاستها فرناندو كناليس، وزير الاقتصاد (المكسيك) وفايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي (مصر)؛ المائدة المستديرة ٤: ''زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية''، واشترك في رئاستها جان لوي شيلتز، وزير التعاون الإنمائي والعمل الإنساني (لكسمبورغ) وفونسي فيسوث، نائب الأمين العام لوزارة الاقتصاد والمالية (كمبوديا)؛ والمائدة المستديرة ٥: ''الديون الخارجية''، واشترك في رئاستها إيرول كورت، وزير المالية والاقتصاد (أنتيغوا وبربودا) وفرانس غودس، مدير العلاقات الدولية، وزارة الخزانة (بلجيكا)؛ والمائدة المستديرة ٦: ''معالجة المسائل المتصلة بالأنظمة: تعزيز ترابط واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية'' واشترك في رئاستها هيلدي جونسون، وزيرة التنمية الدولية (النرويج) وآنا هراستوفتش، نائبة وزير المالية (كرواتيا).

٣ - ويرد أدناه بيان بالمسائل المثارة في الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية.

ثانيا - الاعتبارات العامة والشواغل الشاملة لعدة مسائل

٤ - اعتبر الحوار الرفيع المستوى على نطاق واسع فرصة بالغة الأهمية للمساعدة على تهيئة المناخ لإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بقضايا التنمية في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. وأكد عدد من الوزراء على علاقة الترابط القوية بين مجالات التنمية والسلام والأمن، بينما أكد آخرون على الارتباط القوي بين الفقر والإرهاب. وشدد عدد من الوزراء على أن التنمية ينبغي أن تلقى من الاهتمام نفس القدر الذي يلقاه السلام والأمن في الاجتماع العام الرفيع المستوى. وسرى في كثير من تدخلات الوزراء والمؤسسات المعنية بالأمر وغيرهم من المشاركين شعور بالضرورة الملحة لاتخاذ تدابير. فقد تحقق تقدم في عدة مجالات من توافق آراء مونتيري، ولكن كانت هناك دعوة قوية إلى المضي قدما إلى ما يتجاوز ما تم بالفعل إنجازه، بما فيه الإعلانات الإيجابية التي

صدرت مؤخرا بشأن المعونة والديون والتجارة. فسيتطلب الأمر إحراز تقدم سريع لتمكين البلدان النامية، وخاصة الأفريقية، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وأشار بعض الوزراء إلى أن سنة ٢٠٠٥ تعتبر ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، حسب ما أكده تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005). فهذه السنة، حسبما قالوا، تتيح فرصة فريدة لإجراء إصلاحات على المستوى المتعدد الأطراف، بما في ذلك تعزيز الأمم المتحدة. ورأى كثير من المشاركين، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن الإصلاحات ضرورية أيضا على المستويين الوطني والدولي. وقد اقترح تقرير الأمين العام المعنون ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة'' (A/59/822) تدابير محددة في هذا الشأن. وردد عدد من المشاركين ما قاله الأمين العام مشاركينه الرأي بأن الفقر المستشري يمكن دحره. وسيتطلب ذلك شراكة عالمية حقيقية تؤدي إلى تنفيذ حاسم للتعهدات الوطنية والدولية التي يتضمنها توافق آراء مونتيري.

٦ - وبينما أقر وزراء كثيرون بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا بشأن المعونة والديون، شددوا على أن ثمة قصورا خطيرا في تنفيذ توافق آراء مونتيري. فالبلدان النامية عموما، اعتمدت إصلاحات وحققت تقدما في عدد كبير من المجالات، ومع ذلك فإن تعبئة كم الموارد اللازمة لتمويل مستوى التنمية المتوخى في المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات من القرن الماضي وفي قمة الألفية سنة ٢٠٠٠ أقل بدرجة هائلة من أن يفي بالمتطلبات. إن تحدى التنمية الذي ينطوي عليه توافق آراء مونتيري هو تحدٍّ شامل. فهو يتضمن الأهداف الإنمائية للألفية ويتجاوزها أيضا. فالتنمية المستدامة في جميع البلدان تقتضي الوفاء بالتعهدات في جميع مجالات توافق آراء مونتيري. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، أكد عدد من الوزراء على أن التعاون من أجل التنمية ينبغي أن يولي عناية خاصة لمعوقات التنمية التي تواجهها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وأبرز كثير من المشاركين إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التنمية في المجالات المختلفة. وأوضحوا أن من الضروري تكثيف هذا التعاون والنهوض به إلى مستويات جديدة. وتعد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) مثالا جيدا، ويشمل ذلك التعاون الجهود الجارية لمتابعة عملية استعراض الأقران. ورأى أحد الوزراء أن هذه العملية الأخيرة يمكن أن تعتمد بشكل مفيد في مناطق نامية أخرى. كذلك أكد عدد من الوزراء على مساهمة المصارف الإقليمية الإنمائية في عملية التنمية. وفيما يتعلق بالتكامل

الإقليمي ورصد تنفيذ توافق آراء مونتيري بأبعاده المختلفة، قيل إن اللجان الإقليمية تضطلع بدور هام في كلتا المهمتين.

٨ - ورأى عدد من المشاركين أن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي وضع مشجع. فالاقتصاد العالمي، وفقا لصندوق النقد الدولي، حقق توسعا في سنة ٢٠٠٤ بأسرع معدل سجل في زهاء ٣٠ سنة، والزخم، وإن لم يكن قويا، فهو سيستمر في عام ٢٠٠٥. ويعد الأداء العالمي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من التطورات الواعدة. والنمو، كما يقول البنك الدولي، يجب أن يحتل مكانا مركزيا بالنسبة لاستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا لأن هدف الحد من الفقر لا يمكن تحقيقه بدون تعزيز أداء النمو. وأشار عدة متكلمين إلى أنه بينما تحقق جميع المناطق تقدما، فإن التقدم داخل المناطق بعيد عن التماثل. وفضلا عن ذلك فإن هناك، في رأي كثير من الوزراء، مشاكل عدة لا تزال قائمة: الاختلالات الكبرى في الاقتصاد العالمي، والتحويلات الصافية للموارد المالية من البلدان النامية إلى الخارج، والتقلبات السريعة للبيئة العالمية. فهذه المشاكل تعوق التقدم بشكل أسرع وأكثر توازنا.

٩ - وذكر عدد من الوزراء أن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهم لمتابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري. وأعرب بعض الوزراء عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة تنفيذية تعنى بصفة خاصة بالتفاعل مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كذلك أشار عدد من الوزراء إلى الحكم الوارد في توافق آراء مونتيري، الداعي إلى عقد مؤتمر متابعة دولي لاستعراض تنفيذه، وإلى اتخاذ قرار بشأن إجراءات عقد المؤتمر، في وقت لا يتجاوز سنة ٢٠٠٥. ويجب البت سريعا في هذه المسألة. واقترح بعض الوزراء عقد قمة في سنة ٢٠٠٧ لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

ثالثا - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١٠ - أشار كثير من المشاركين إلى أن تعبئة الموارد المحلية تشكل إلى حد كبير المصدر الرئيسي لتمويل التنمية. ويمكن تكملة هذه الموارد بتمويل خارجي عن طريق التجارة الدولية والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد كثير من الوزراء على أهمية تملُّك البلدان النامية لاستراتيجياتها الخاصة بالتنمية والحد من الفقر. وأكدوا أيضا على ضرورة دمج سياسات تعبئة الموارد المحلية في هذه الاستراتيجيات. وأشير إلى أن حيِّز السياسة كثيرا ما تحده اعتبارات خارجية وأنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التأكيد على توفير حيِّز للسياسة العامة للبلدان النامية لكي تبتكر، آخذة الظروف الوطنية في الحسبان. وجرى التأكيد، إضافة إلى ذلك، على ضرورة دعم المؤسسات في البلدان النامية من أجل التطبيق الفعال للسياسات.

١١ - وأعرب عدد كبير من الوزراء عن دعمهم المستمر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وأشاروا إلى أنها تربط، في استراتيجيتها الإنمائية للبلدان الأفريقية، أهداف الحد من الفقر والنمو الاقتصادي بهدف الدمج في الاقتصاد العالمي. وهذا مهم بالنظر إلى أن للنمو الاقتصادي أهمية مركزية بالنسبة لزيادة العمالة في الأجل الطويل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس نيباد أيضا الالتزام بتحسين الإدارة في البلدان الأعضاء كأساس للتنمية المستدامة. وأكد كثير من الوزراء على أن الإدارة الرشيدة، والشفافية في الشؤون العامة، وسيادة القانون، والمساءلة وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة تشكل عناصر حاسمة لتهيئة بيئة تؤدي إلى تعبئة متواصلة للموارد المحلية. وتعتبر مثل هذه البيئة مفتاحا أيضا لتعاون إنمائي أفضل ومعونات فعالة.

١٢ - وساد على نطاق واسع رأي مفاده أن النمو الاقتصادي، الذي يحركه إلى حد بعيد القطاع الخاص، هو الأساس لتعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية والحد من الفقر. ومن ثم ينبغي توجيه السياسات نحو إنشاء بيئة تمكينية للنشاط الاقتصادي والعمل بذلك على اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي ومنع هروب رأس المال. ولاحظ المشتركون النتائج التي توصلت إليها لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالقطاع الخاص والتنمية في هذا الشأن، بما في ذلك أهمية الحماية القانونية للعقود والملكية، ووجود جهاز رقابي سليم، والشفافية في النظام العام، وسيادة القانون ومحاربة الفساد. فالبيئة التنافسية، التي تتوافر فيها أسواق حسنة التنظيم، تعد أكثر المؤسسات فاعلية لتخصيص الموارد بكفاءة.

١٣ - وأكد كثير من المشاركين على أن تعزيز البنيان المالي الداخلي، بما في ذلك تنمية التمويل المتناهي الصغر، ينبغي أن يكون جزءا متمما لسياسات تعبئة الموارد المحلية. فوجود قطاع مالي يقدم الخدمات للجميع يعد مفتاحا لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المتسمة بالإنصاف. ومن المهم بصفة خاصة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة العمالة. ومن الضروري تنويع نواتج الخدمات المالية على أساس الطلب عليها، والحد من تكاليف المعاملات وتحسين اللوائح لتيسير تعبئة الموارد والمساعدة على توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمار الإنتاجي. وأشير إلى أن البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف نشطة في دعم هذه الجهود وفي توفير ضمانات للديون لحفز التمويل الخاص المحلي، الذي يتراوح بين التمويل المتناهي الصغر وسندات العملات المحلية لاستثمارات البنية الأساسية. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق أفضل بين الجهات المانحة وأن يتم تقاسم المخاطر مع المؤسسات المالية الخاصة لدى صوغ الضمانات. وأكد عدد من المشاركين على أن تعزيز الحقوق القانونية للفقراء، وخاصة حقوق الملكية، وضمان الإشراف المصرفي السليم ووجود تنظيم رقابي مناسب، يمكن أن يحسن فرص حصول

الفقـراء علـى الخـدمات الماليـة. وطـرح أيضـا اقتـراح لإنشـاء فرقـة عمـل رفيعـة المسـتوى تستكشف كيفية إمكان استخدام التمويل المتناهي الصغر بكفاءة وفعالية للحد من الفقر.

١٤ - وأكد كثير من المشاركين على أن تعبئة الموارد العامة ونظم الإدارة العامة الفعالة عناصر مهمة لتعبئة الموارد المحلية. فهم يرون أن هناك حاجة، بالإضافة إلى نمو القطاع الخاص، إلى بناء القدرات في مجال الضرائب والإدارة العامة وإلى إصلاحه من أجل تعزيز الإيرادات المتأتية من الضرائب. وشدد بعضهم أيضا على أن للإدارة الفعالة للميزانية المالية بمنظور متوسط الأجل، والسياسات النقدية الحصيفة، أهمية أساسية في تهيئة مجال لتدبر الأمر في حالة الصدمات؛ فهي تمكّن البلدان من تطبيق سياسات لمواجهة التقلبات الدورية.

١٥ - وأكد كثير من المشاركين على أن ضعف البنية الأساسية يشكل عائقا رئيسيا أمام الاستثمار الخاص والتنمية، وشددوا على ضرورة معالجة تلك العقبة لدى النظر في تعبئة الموارد المحلية. وأشير إلى أن الحاجة إلى استثمارات في البنى الأساسية شديدة في البلدان النامية وأن الأمر يتطلب جهودا إضافية كبيرة لتعبئة الموارد اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٦ - وفي نفس الوقت، أكد بعض المشاركين على أن سياسات تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن تعالج مسألة تمويل مجموعة شاملة من التدابير التي تعزز التنمية والحد من الفقر، ومن بينها التنمية الزراعية والريفية وشبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية. وشدد بعض المشاركين على أن هذه السياسات ينبغي أيضا أن تكون شاملة بحيث تتناول احتياجات الأطفال والمعوقين وتدعم مشاركة الشعوب الأصلية في العملية.

١٧ - وشدد كثير من المشاركين على أن سياسات تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن تتضمن الالتزام الدولي بالمساواة بين الجنسين. واقترحوا إيلاء اهتمام جاد لتعبئة موارد مالية للتدخلات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات مثل الزراعة، والتعليم، والصحة، والتغذية، والتنمية الريفية والحضرية وتوفير المياه والصرف الصحي، وبناء القدرات، والعلم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد اعتبرت ثلاثة تدابير ذات أهمية خاصة: (أ) استخدام الميزنة المستجيبة للمنظور الجنساني لضمان توفير الموارد للالتزامات المعنية؛ (ب) النهوض بمستوى استخدام النساء في سلسلة القيمة؛ و (ج) زيادة فرص حصول المرأة على الحقوق في الأموال والملكية.

رابعا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى

١٨ – أكد كثير من الوزراء على دور الاستثمار المباشر الأجنبي كمصدر للاستثمار الإنتاجي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. وأضافوا أن محددات هذا الاستثمار هي تقريبا نفس تلك التي تؤدي إلى استثمارات خاصة محلية دينامية: أي الإدارة الرشيدة، وبيئة اقتصاد كلي مستقرة، وأطر أنظمة مواتية للأسواق، وتوافر الموارد البشرية، ووجود بنية أساسية يعتمد عليها، وقدر معقول من إمكانية التنبؤ. ففي الإطار المناسب، يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يوفر مزايا عديدة من قبيل تحقيق تقدم في الطاقة الإنتاجية، وإدخال التكنولوجيات الجديدة والخبرة في الإدارة وأسواق التصدير. والتحدي الذي يواجه البلدان النامية، وخاصة ذات المدخرات المنخفضة، يتمثل في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي كمكمل للاستراتيجية الوطنية بطريقة تعظم إسهامه في التنمية الطويلة الأجل للبلدان. وأشار عدد من الوزراء إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية، إذا ما كانت متسقة مع أهداف البلد المتلقي، من شأنها أن تعمل كأداة مفيدة لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٩ – وأشار عدد من الوزراء إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي من بلدان نامية في بلدان نامية أخرى يكتسب أهمية متزايدة. ورئي أن ذلك له أهمية خاصة نظرا لأن الكثير من تلك الاستثمارات يتجه إلى بلدان منخفضة الدخل، بعضها من أقل البلدان نموا أو بلدان غير ساحلية. ودعا المشاركون إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز مثل هذه الاستثمارات.

٢٠ – وشدد كثير من المشاركين على الدور الحاسم للبنى الأساسية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قائلين إن هناك حاجة إلى الدعم المالي الدولي لتطوير البنى الأساسية، بما في ذلك المشاريع عبر الحدود. وفي هذا السياق، أعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لمبادرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإنشاء مصرف آسيوي للاستثمار واقترحوا إنشاء صندوق للبنى الأساسية لأفريقيا يمول من صناديق المعاشات. وأشير أيضا إلى أن الولايات المتحدة قدمت، عن طريق شركة الاستثمار الخاص الخارجي ووكالة تنمية التجارة، ١,٣ بليون دولار ما بين السنتين الماليتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ لدعم نحو ٥٠ مشروعا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢١ – واعترف عدد من الوزراء ببعض التحديات الخطيرة المجابهة في صوغ سياسات لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. فهناك، على سبيل المثال، الإغراء بإبقاء مستويات الأجور والمعايير البيئية ومستويات العمل منخفضة قدر الإمكان كي تكون تنافسية في مواجهة البلدان الأخرى. كما أن المنافسة الضريبية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي تحد

من إيرادات الضرائب، وقالوا إنها تزيد من تقويض السياسات الاجتماعية وربما تؤثر سلبا على توزيع الدخل. ورأى بعض المشاركين أن الاستثمار المباشر الأجنبي، إذا لم يخضع لتنظيم رقابي، فهو يمكن بسهولة أن يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في الأجور بين النساء والرجال نتيجة لاختلاف درجات قوتهم التفاوضية وأدوارهم الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، أشار عدد من المتكلمين إلى أنه من الصعب على كثير من البلدان المنخفضة الدخل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بمعايير السوق وحدها. وأشير إلى أن التخفيف من المخاطر في البلدان المنخفضة الدخل، على أساس الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف، أمر مهم لزيادة الاستثمارات الأجنبية.

٢٢ - ورأى كثير من المشاركين أن التدفقات المالية الأجنبية يمكن أيضا أن تقدم إسهاما كبيرا للتنمية. ومع ذلك فإن الإدارة المحلية الحذرة تعد شرطا مسبقا. وشددوا على ضرورة وجود إطار تنظيمي سليم ليكون مكملا لفتح حساب لرأس المال. وأشار عدد من المتحدثين إلى أهمية تجنب تراكم ديون مقومة بعملات أجنبية وأهمية الاقتراض بالعملة المحلية كتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ورأى عدد من الوزراء أنه ينبغي أيضا بذل جهد حاسم لتنمية القطاع المالي المحلي. وأشير إلى أن تحسين تقديرات الدين برفعها إلى مرتبة الاستثمار عن طريق توفير ضمانات وآليات أخرى يمكن أن يؤدي إلى فتح الباب لاستثمارات مجموعات مؤسسات عالمية كبيرة. وأشار عدد من الوزراء إلى استمرار خطر انعدام الاستقرار المالي الدولي وإلى أن من الضروري تصحيح الاختلالات العالمية للحد من ذلك الخطر.

٢٣ - وشدد كثير من الوزراء على ضرورة إجراء مزيد من التخفيض في تكاليف التحويلات النقدية وبحث طرائق زيادة تأثيرها على التنمية. فالتحويلات، في رأي عدد كبير من المشاركين، هي من حيث طبيعتها تدفقات خاصة توجه إلى حد كبير لأغراض خاصة؛ فهي لا تشكل مساعدات للتنمية، ولا ينبغي من ثم أن تعتبر بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشير إلى أن التحويلات النقدية تنفق في الاستهلاك وكذلك في الاستثمار، مثل أغراض التعليم والإسكان. والتحويلات أكثر استقرارا من تدفقات الأموال الخاصة الأخرى وهي تزيد باطراد. ورأى بعض المشاركين أن الأمر يتطلب مزيدا من العمل لبحث كيفية إمكان توجيه قسط كبير من هذه التدفقات إلى أغراض إنمائية.

خامسا – التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٢٤ – أكد وزراء كثيرون على أن التجارة عنصر رئيسي لتسريع النمو الاقتصادي، وتمويل التنمية واستئصال شأفة الفقر. وشددوا على أنها ذات أهمية حاسمة لاستكمال المفاوضات في عام ٢٠٠٦ بشأن برنامج عمل الدوحة نحو نظام تجاري منصف موجه صوب التنمية. وقال عدد من المتكلمين إن تحرير التجارة وتحسينها ومراعاة القواعد التجارية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشير إلى أن استكمال المفاوضات بشأن برنامج عمل الدوحة بصورة مرضية يمكن أن يعزز النمو العالمي في المدى المتوسط وأن يضيف ٢٠٠ بليون دولار سنويا إلى دخل البلدان النامية، وربما ينتشل أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من الفقر. وأشار عدد من الوزراء، مع ذلك، إلى أنه منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، لم يحدث أي تقدم بشأن القضايا الموضوعية التي تهم البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة. وقالوا إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ينبغي أن يقدم زخما سياسيا لتحقيق تقدم حاسم في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد شددت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مؤتمر القمة الثاني للجنوب، على الحاجة إلى نظام تجاري منصف وعادل يرتكز على قواعد ويكون شاملا ويعطي الأولوية للتنمية. ورأى عدد من المشتركين أن إكمال المفاوضات في سنة ٢٠٠٦ ينبغي أن يعكس ناتجا طموحا يتجنب الاستبعاد ويرسي معالم محددة تشمل وصول صادرات أقل البلدان نموا دون رسوم وتعريفات جمركية.

٢٥ – وأكد عدد كبير من الوزراء على أهمية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية. وهو مهم بصفة خاصة في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية التي تتعلق بالزراعة والمنتجات غير الزراعية والخدمات. وشددوا على أنه من الأهمية الحاسمة معالجة قضية إعانات التصدير والحماية الوطنية للمنتجات الزراعية مثل القطن، في البلدان المتقدمة النمو. وأشار بعض الوزراء إلى أن من الضروري أيضا معالجة مسألة اللجوء المتزايد إلى الحواجز غير التجارية مثل الاشتراطات الصحية والصحية النباتية. وبالنسبة للصناع يعد الارتفاع الشديد في التعريفات وتصعيدها مصدر قلق، حيث أنه يثني البلدان النامية عن تطوير أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وأشار عدد من المتكلمين أيضا إلى دور التجارة في الخدمات وما يمكن أن تحققه من كسب للرفاه في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٢٦ – وقال عدد من المشاركين إنه ينبغي أن تتسم المفاوضات بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل والسريعة التأثر، بقدر كاف من المرونة. وأضافوا أن المعاملة

الخاصة والمتمايزة أداة رئيسية لتجنب احتمال وقوع صدمات سلبية. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة إعفاء البلدان الفقيرة من التزامات مختلفة؛ فلا ينبغي أن تطالب بمعاملة بالمثل في المفاوضات. وذكر عدد من الوزراء أن مشاركة البلدان النامية بشكل كامل في عمليات التفاوض التجاري ذات أهمية حاسمة لإقامة نظام تجاري مقسط ومنصف. واعتُبر الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة أداة مفيدة لتيسير إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وأكد كثير من المشاركين على الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. وأشير إلى أن قيام البلدان النامية بتحرير التجارة سيزيد من فرص وصول بلدان نامية أخرى إلى الأسواق.

٢٧ - وأكد عدة وزراء وعدد من المتكلمين الآخرين على التجربة غير المرضية للبلدان مع جولة أوروغواي في عدد من المجالات، وأضافوا أن الربط بين التجارة والتنمية ليس تلقائيا، ومن اللازم توافر شروط مسبقة معينة. وشدد كثير من المشاركين على الحاجة إلى تقديم معونة من أجل التجارة. وأشاروا إلى أن عددا كبيرا من البلدان النامية يواجه قيودا تحد من العرض، ونقصا في التكنولوجيا وعدم كفاية المعرفة بأسواق التصدير، وضعفا في الأطر المؤسسية وثغرات هامة في البنى الأساسية، يمكن أن تكون أكثر حدة بوجه خاص في البلدان غير الساحلية. ويمكن، في رأي كثير من المشاركين، أن تساعد المعونة والمساعدة التقنية في التغلب على تلك العقبات حتى يتسنى للبلدان المتلقية تحقيق المكاسب الممكنة من التجارة. فقد كانت الجهود الوطنية الكبيرة المدعومة بالتعاون الدولي، على سبيل المثال، أداة رئيسية، بالنسبة لعدد من البلدان لزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، كالموانئ والاتصالات، بما يمكنها من الإفادة بشكل كامل من أي اتفاقات تجارية. وفي هذا السياق، أشير إلى أن من المهم بشكل حاسم للبلدان النامية أن تدمج السياسات التجارية في استراتيجية التنمية الوطنية وإلى أنه ينبغي زيادة المساعدات من أجل التجارة زيادة كبيرة لدعم مثل تلك الجهود. ورأى بعض المتكلمين، فضلا عن ذلك، أن المساعدات ضرورية أيضا لمواجهة تكاليف التكيف في حالات معينة. فقالوا إن التجارة، بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، تظل مصدرا مهما للدخل الضريبي وإن تخفيض التعريفات سيضر بأوضاعها المالية. كذلك أشار البعض إلى أن تضاؤل الأفضليات - في السكر مثلا - وفرض معايير للعمل والبيئة يمكن أن يفضيا إلى ارتباكات ضخمة في الأجل القصير. وأشير إلى أن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي قررا تعزيز برامجهما الخاصة بتقديم المعونة من أجل التجارة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، أعرب بعض الوزراء عن قلقهم بشأن تدهور شروط التبادل بالنسبة لمصدري السلع الأساسية، وأشاروا إلى خطورة ذلك بصفة خاصة في أفريقيا، حيث يعتمد معظم السكان على إنتاج السلع الأساسية كسبيل للرزق. وذكروا ثلاثة سبل

للتخفيف من وطأة تلك المشكلة: (أ) اتخاذ تدابير للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على ذلك في أسواق السلع الأساسية من خلال إدارة المخاطر السعرية؛ و (ب) الحد من الاعتماد على عدد قليل من سلع التصدير عن طريق التنويع وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى؛ و (ج) استكشاف أشكال جديدة لنظم تمويل السلع الأساسية.

سادسا – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

٢٩ – اعترف جميع المشاركين تقريبا بالمساعدة الإنمائية الرسمية كأداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقال عدد كبير إن من المهم أن تحدد الجهات المانحة جدولا زمنيا دقيقا لبلوغ نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ورحب كثير من الوزراء بالتقدم في تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وبالزخم الجديد لأعضاء الاتحاد الأوروبي نحو بلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة، الذي حققته، اعتبارا من سنة ٢٠٠٤، خمس فقط من الجهات المانحة، أربع منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويقدر الجدول الزمني الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي مستوى للمعونة يبلغ ٠,٥٦ في المائة من إجمالي الدخل الوطني في عام ٢٠١٠، وهو ما يؤدي إلى مبلغ إضافي قدره ٣٠ بليون يورو. وأشار عدة مشاركين إلى أن البلدان المتلقية السابقة، وخاصة في أوروبا الشرقية بدأت تصبح بلدانا مانحة وأنها ملتزمة أيضا بزيادة المعونة في المستقبل. كذلك دعا عدد من المشاركين البلدان الأخرى التي هي في وضع يتيح لها المساهمة إلى تقديم مساعدات. وأشير إلى أنه بمبادرة من قطر بدأ العمل مؤخرا في صندوق الجنوب للتنمية والمساعدات الإنسانية في قطر.

٣٠ – وأكد عدد من الوزراء على أن التعاون فيما يتعلق بالمعونة ينبغي أن يرتكز على مبدأين: الملكية والمساءلة المشتركة. وأعرب بعض الوزراء عن القلق من أن الأرقام الحديثة للمساعدة الإنمائية الرسمية لا تعكس المساهمة الحقيقية في التنمية نظرا لأن أرقام التدفقات الحديثة للمساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قسطا كبيرا من مساعدات الطوارئ، بما فيها المساعدات المقدمة للبلدان التي تضررت بفعل كارثة التسونامي، والديون التي شُطبت والأموال المستخدمة لمكافحة الإرهاب. حيث قالوا إن تلك التدفقات لا تمثل تمويلا لمشاريع أو برامج إنمائية طويلة الأجل. ومع ذلك شدد عدد من المشاركين على أنه كثيرا ما تكون هناك حاجة عاجلة إلى المساعدات الإنسانية وأنه لا ينبغي أن يكون هناك تأخير في تقديمها، وفضلا عن ذلك فإن المعونة الإنسانية وأنشطة التنمية مترابطة باعتبارها جزءا من هدف تحقيق التنمية المستدامة.

٣١ – وفيما يتعلق بتخصيص المساعدات، شدد كثير من المتكلمين على ضرورة التركيز على البلدان الفقيرة، ولا سيما في أفريقيا. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيخصص نصف

مساعداته للبلدان الأفريقية بدءا من سنة ٢٠٠٦. وكرر بعض الوزراء القول بأهمية تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي لأقل البلدان نموا. وأُشير إلى أن المساعدات الإضافية لأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون مصحوبة بتحسينات في صوغ السياسات وتنفيذها في هذه البلدان. وأشار بعض الوزراء إلى أنه لا ينبغي إغفال أي بلد. فالمساعدات تتناقص حاليا في بعض البلدان المنخفضة الدخل. ورأى عدد من المشاركين أن المعونات ضرورية أيضا للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تواجه مشاكل اجتماعية واسعة الانتشار وجيوب واسعة من الفقر. وبشكل أعم، اعترف عدد من الوزراء بالدور الرئيسي الذي تؤديه المساعدات التقنية ونقل المعرفة كعنصر هام في إصلاح السياسات وبناء المؤسسات، حيث تسهم بذلك في وضع الأساس للتنمية المستدامة.

٣٢ - وبينما ذكر عدة وزراء أن المعونة ينبغي أن تعطي الأولوية للصحة والحصول على المياه والتعليم، أكد آخرون أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والزراعة والتنمية الريفية تحتاج إلى تمويل إضافي. وشدد البعض على أن الحد من الجوع ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا للمعونة. وشدد عدد من الوزراء أيضا على أن أحد الأدوار الرئيسية للمعونة يتمثل في حشد استثمارات إضافية من القطاع الخاص. وأكد عدة وزراء على أن تطوير البنى الأساسية مهم بصفة خاصة للنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر على حد سواء. وأنه ينبغي للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية أن تولي اهتماما خاصا لتنمية البنى الأساسية. وأشير إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون فعالة بوجه خاص في هذا المجال وأنها تعمل بصورة مرضية في آسيا.

٣٣ - وأكد كثير من الوزراء والمؤسسات المالية على أن تحسين نوعية المعونة وفاعليتها مهم بنفس قدر أهمية زيادة حجمها. وقالوا إن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥، يمثل خطوة مهمة إلى الأمام؛ ولذا من المهم أن يصادق الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على الإعلان، مما سيؤدي إلى اتخاذ تدابير عملية لتحسين نوعية المعونة. وأكد عدد من المشاركين على ضرورة أن تستغل الجهات المانحة أوجه التكامل وأن تبسط وتنسق اللوائح والإجراءات الخاصة بصرف المنح من أجل خفض تكاليف المعاملات. وفيما يتعلق بتبسيط وتنسيق تلك اللوائح والإجراءات، شدد المشاركون على ضرورة عدم تقييد المعونة. ورأى عدد من المتكلمين أن إمكانية التنبؤ بالتمويل حاسمة أيضا بالنسبة لكفاءة تقديم المعونة وإكمال البرامج.

٣٤ - وأكد عدة مشاركين على الحاجة إلى زيادة الإفادة من دعم الميزانية وعلى أنه ينبغي أن يحتل البلد المتلقي مكانا مركزيا في تنسيق المعونة. ومن الضروري أيضا، في رأيهم، ترشيد

الشروط. فذلك هو السبيل إلى الملكية وإلى معالجة أولويات المانحين المتزاحمة بل والمتضاربة أحيانا، التي تجعل الاتساق أمرا صعبا. وأكد كثير من الوزراء على أهمية الإدارة العامة السليمة لتحقيق فعالية المعونة. ومع ذلك، أضاف البعض أن آليات تقديم المعونة يجب أن تتواءم مع الظروف والقدرات المحلية. وشدد عدد من الوزراء على ضرورة قياس تأثير المعونة بصفة منتظمة. وأشار عدد منهم إلى أن النجاح في نهاية المطاف يتوقف إلى حد بعيد على حفز المعونة لأنشطة القطاع الخاص وزيادة إجمالي الاستثمارات.

٣٥ - وقد سرت فكرة مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة في عدد كبير من التدخلات بشأن التمويل الرسمي للتنمية. ورحب كثير من الوزراء بالتقدم المحرز في بحث المصادر المبتكرة للتمويل وأيدوا المبادرتين الحديثتين بشأن المشروعين النموذجيين المزمع تمويلهما عن طريق مرفق التمويل الدولي والضريبة أو المساهمة التضامنية فيما يتعلق بتذاكر السفر بالطائرات. وهاتان المبادرتان يمكن أن توفرا بسرعة موارد تمس الحاجة إليها. وشدد عدد كبير من المشاركين على أن الأموال التي توفرها المصادر المبتكرة ينبغي أن تكون إضافية إلى حجم المعونة الحالية والتعهدات بها، ولا ينبغي أن تتخذ كبديل عنها. وأشار عدة وزراء إلى أنه يفضل أن يكون ذلك الشكل الجديد من التمويل طوعيا. وأبدي رأي على نطاق واسع مفاده أن المخططات المقترحة التي تنطوي على فرض ضرائب ينبغي أن تطبق وطنيا ولكن يتعين أن تنسق دوليا، وأن الموارد الجديدة ينبغي صرفها عن طريق القنوات الموجودة.

٣٦ - وشدد عدد من الوزراء على مزايا الأموال التي توفرها المصادر المبتكرة المقترحة فعلا: فهي ستوفر تمويلا إضافيا هاما، وستكون أكثر قابلية للتنبؤ بها وستستخدم بشكل جيد لأغراض معينة، مثل تمويل حملات التحصين الشامل أو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا. وأكد عدد من الوزراء على المبادرة الخاصة بمكافحة الجوع والفقر والتي تنفذها إسبانيا وألمانيا والبرازيل والجزائر وشيلي وفرنسا. وغلى جانب المبادرات والمقترحات المذكورة أعلاه، أشار بعض الوزراء إلى خيارات ممكنة أخرى، مثل الضرائب على المعاملات المالية، والضرائب على تجارة الأسلحة، وتخصيص غرامات لمكافحة الاحتكار في مجال التنمية، واستخدام حقوق السحب الخاصة والأشكال الجديدة من التبرعات.

سابعا - الديون الخارجية

٣٧ - لقيت المبادرة التي أطلقتها مجموعة الثماني، بشأن إعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتوافر فيها شروط الأهلية من كامل ديونها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ترحيبا في عدد كبير من تدخلات الوزراء والمشاركين الآخرين. وتعنى المبادرة بمنح إعفاء من ديون تبلغ ٤٠ بليون دولار لـ ١٨ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون. وشدد بعض الوزراء على أنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ألا يضر الاقتراح بقدرة المؤسسات الثلاث المعنية على مواصلة تقديم المنح والقروض الميسرة للبلدان النامية. وأشير أيضا إلى أن الاقتراح يعني عددا من الدائنين أكثر من مجرد مجموعة الثماني، وحث المشاركون مجالس إدارة المؤسسات المعنية على الموافقة سريعا على الاقتراح.

٣٨ - وأشار بعض الوزراء إلى أن الاقتراح، بالنظر إلى أنه لا يشمل جميع مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف، كما لا يشمل الكثير من أفقر البلدان النامية التي لا تزال تواجه أعباء ديون غير محتملة، ليس سوى خطوة أولى في طريق إزالة عقبة الديون التي تعوق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، أشار كثير من المشاركين إلى أن المبادرة لا تعالج مشاكل ديون البلدان الفقيرة غير المثقلة بالديون أو البلدان المتوسطة الدخل المعوقة ماليا. ودعا عدد من الوزراء إلى إلغاء جميع ديون أقل البلدان نموا وديون البلدان الأفريقية. وجرى التشديد أيضا على ضرورة تقديم الدعم المستمر إلى البلدان المتوسطة الدخل في شكل قروض ميسرة، بينما أشار مشاركون آخرون إلى أهمية نادي باريس في حل مشكلة ديون البلدان المتوسطة الدخل. وشدد عدة مشاركين على أن مواطني البلدان المعنية هم الذين يتحملون التكاليف الفعلية لخدمة الديون ولذا ينبغي أن يكونوا هم المستفيدين الرئيسيين من الإعفاء من الديون. ولذلك أوصي بإشراك المجتمع المدني، مثله مثل المدينين والدائنين، في عملية حل مشكلة الديون.

٣٩ - وذكر عدد من الوزراء أن القصد من تخفيف عبء الديون ينبغي أن يكون إيقاف دورة ''الإقراض والإعفاء'' المكررة. وأشير، مع ذلك، إلى أنه سيكون من الضروري، بالنسبة لبعض البلدان التي أفادت من تخفيف عبء الديون، زيادة المعونة القائمة على المنح زيادة كبيرة. وأكد عدد من المتحدثين على أهمية تقييم ومراقبة اللجوء إلى الاقتراض الجديد بمجرد ثبوت الجدارة الائتمانية. فيجب، في رأيهم، أن يكون الاقتراض الجديد قادرا على خلق قيمة مضافة، وأن يقيم من حيث قدرته على توليد دخل لمواجهة خدمة الدين. وفي ذلك السياق، أشار كثير من المشاركين إلى أهمية اتباع نهج محسن لتحديد القدرة على تحمل الدين عند تحديد المقدار المناسب للإعفاء من الديون وتحديد توليفة المنح والقروض التي تقدم للبلدان النامية.

٤٠ - وأشار عدد من المتكلمين إلى الفرق بين نهج تقييم القدرة على تحمل الديون الذي ينظر إلى الخلف، المستخدم في المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنهج الجديد التطلعي الجاري تجربته حاليا في التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشاروا إلى أهمية استخدام افتراضات ملائمة يرتكز عليها. وأشير إلى أن احد المعوقات

الرئيسية لنهج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشأن القدرة على تحمل الدين هو استخدام افتراضات مفرطة في التفاؤل بشأن التطور المستقبلي لمعدلات نمو البلد وصادراته وأسعار السلع الأساسية فيه.

٤١ - وأعرب الوزراء والمشاركون الآخرون عن مجموعة آراء بشأن تحسين أسلوب تحديد القدرة على تحمل الدين. فقال البعض إن القصد من القدرة على تحمل الديون هو استعادة الجدارة الائتمانية وإمكانية العودة إلى الاقتراض في أسواق الأموال الخاصة. وأعرب آخرون عن تقبلهم لاقتراح الأمين العام الذي يحدد القدرة على التحمل من زاوية القدرة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال آخرون إن تخفيف عبء الديون منظورا إليه في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يجب تناوله كجزء من النقاش العام للتمويل من أجل التنمية، نظرا لأن تخفيف عبء الديون ليس إلا آلية من عدة آليات ممكنة لتوفير التمويل للتنمية. وشدد عدد من المتحدثين على ضرورة ضمان أن يؤدي إلغاء الديون إلى توفير موارد إضافية للبلدان المدينة وأن يكون له تأثير واضح يمكن قياسه على الحد من الفقر.

٤٢ - وفيما يتعلق بالحالات التي توجد فيها ديون خارجية كبيرة لدائنين من القطاع الخاص، أعرب كثير من المشاركين عن تشجيعهم للجهود المستمرة لوضع إطار مستقل جيد التصميم لإعادة هيكلة الديون. وأشار عدد من المتكلمين إلى أن تلك المشاكل ليست بجديدة، وأن خبرة القطاع الخاص في تقييم القدرة على تحمل الديون وفي تصميم آليات للهيكلة ينبغي أن تعتمد عليها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية على السواء اعتمادا أكبر.

٤٣ - وجرى التشديد في كثير من التدخلات على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية في تخفيف عبء الديون. فأشير إلى أن المشكلة الحقيقية لا تتمثل في القيود المالية للدائنين وإنما في القيود السياسية. وأشير إلى أنه بغية تحقيق قدرة على تحمل الديون في المدى الطويل، فإن شروط وحجم التمويل الجديد تتسم بأهمية أكبر بكثير من الإعفاء من الدين.

ثامنا - معالجة المسائل المتصلة بالأنظمة: تعزيز ترابط واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

٤٤ - أكد كثير من الوزراء على ضرورة تعزيز الترابط بين الأنظمة المالية والتجارية دعما للتنمية، نظرا لأن التدابير التي تتخذ في أحد المجالين كثيرا ما تنقض أو تعوق التدابير المتخذة في الآخر. وشددوا على أن من المهم بصفة خاصة تحقيق الاتساق بين سياسات المعونة

والتجارة على المستويين الدولي والوطني، ويشمل ذلك إطار استراتيجية الحد من الفقر للبلدان المتلقية. كما أكدوا على أنه ينبغي إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعمه لتمكينه من الاضطلاع بالدور القيادي في مسائل التنمية واستخدامه على نحو فعال في تنسيق السياسة الإنمائية واستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأشار عدد من الوزراء إلى أن مؤسسات بريتون وودز هي الأخرى ينبغي إصلاحها. فالأمر يحتاج إلى مزيد من الشمولية والشفافية في تلك المؤسسات. وأشار عدد من الوزراء إلى أن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تعمل معا بشكل أفضل. وشدد بعض المشاركين على أن مؤسسات بريتون وودز أجرت تحسينات كبيرة في مجالات السياسات المختلفة، وخاصة بالمقارنة بالوضع منذ خمس سنوات مضت. وفضلا عن ذلك، فإن معظم الإصلاحات المقترحة مدرجة بالفعل على جدول أعمال تلك المؤسسات. وأكد كثير من الوزراء على أن الترابط على المستوى الدولي ينبغي أن يبدأ محليا؛ وأشير، بوجه خاص، إلى أن تعزيز التنسيق والمواءمة مطلوب بين صانعي السياسات التجارية والمالية والتعاون الإنمائي.

٤٥ - وينبغي، في رأي بعض الوزراء، أن يحتل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكانا رئيسيا في متابعة سياسات التعاون الإنمائي الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا سيما الهدف ٨. وارتأوا أنه ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تقدم تقارير إلى المجلس بشأن سياساتها وجهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن يستعرض المجلس تلك الجهود، موليا اهتماما خاصا لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ولتخفيف عبء الديون. وأشير أيضا إلى أن من الضروري إجراء تقييم أكثر انتظاما لتأثير السياسات الوطنية والدولية على النمو الاقتصادي والتنمية.

٤٦ - ورأى عدد من المشاركين أن قيام مؤسسات بريتون وودز بتصميم سياسات الاقتصاد الكلي وتقديم المشورة بشأنها للبلدان النامية لم يسهم دائما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحدود القصوى للانفاق على الصحة، التي تعتبر عادة ضرورية لتجنب الضغوط التضخمية. كذلك أشار عدد من الوزراء إلى أن الالتزامات والاشتراطات الدولية التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز تنزع إلى الحد من حيز السياسة بطريقة تعوق بعض المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية. وأشير إلى أن استراتيجيات الحد من الفقر، رغم الزعم بأنها مملوكة وطنيا، لم تعالج المسألة الأساسية المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية، نظرا لأنها لا تأخذ في الحسبان قطاعات الاقتصاد الإنتاجية؛ ولذا يتطلب الأمر توازنا أفضل بين الملكية والمشروطية.

٤٧ - وأكد عدد من الوزراء عل الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي في المساعدة على منع الأزمات المالية وإدارتها. وشددوا على أنه لكي يضطلع الصندوق بهذه المهمة الحاسمة الأهمية، يحتاج إلى زيادة كبيرة في موارده. وأشار عدد من المتكلمين إلى أنه يمكن زيادة موارد الصندوق بإصدار حقوق السحب الخاصة بطريقة تقاوم التقلبات الدورية أو باللجوء إلى زيادة عامة للحصص. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن ينشأ في صندوق النقد الدولي مرفق تكون مشروطيته أقل لمساعدة البلدان النامية على معالجة الصدمات الخارجية بعمليات تكيف أقل عسرا. وأشير أيضا إلى أن من المهم للصندوق أن يعزز عمله بشأن المراقبة والوقاية في الوقت المناسب. فتحسين نظام الصندوق للإنذار المبكر من أجل منع نشوب الأزمات يمكن أن يؤدي إلى تنسيق أكثر فعالية في مجال صنع السياسات.

٤٨ - وجرى التأكيد في كثير من الكلمات على قضية تعزيز وتوسيع مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية. وشدد كثير من الوزراء على أنه ينبغي تحسين إدارة المؤسسات المالية الدولية وتعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وفي وضع المعايير. ورأى عدد من الوزراء أن ثمة ''عجزا ديمقراطيا'' في مؤسسات بريتون وودز. وأشار بعض المتكلمين إلى أن ذلك العجز يثير قلقا بوجه خاص، نظرا لأن مؤسسات بريتون وودز تتجه إلى مجال إدارة الاقتصاد العالمي. ولوحظ أيضا أن تجربة الأزمة الآسيوية توحي بأن عدم كفاية تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ونقص مشاركتها في رسم السياسات أدى إلى أخطاء في معالجة تلك الأزمة.

٤٩ - وأشير إلى أنه بينما سيكون من اللازم إعادة توزيع الحصص لتحسين تمثيل البلدان النامية، فإن عملية إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي وإصلاحه لن تكون بحاجة إلى أن تصحبها إعادة توزيع للحصص.

٥٠ - وأعرب بعض الوزراء أيضا عن القلق إزاء نقص المشاركة الفعالة للبلدان النامية في وضع المعايير من جانب المؤسسات أو المجموعات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي ومنتدى الاستقرار المالي. وأشاروا إلى أن قرارات تلك الهيئات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع البلدان بيد أن البلدان النامية غير ممثلة فيها. ورأوا أنه ينبغي أن تصبح تلك الهيئات، وكذلك فرقة العمل المعنية بالجوانب المالية لغسل الأموال، أكثر شفافية وتمثيلا لمصالح جميع الأطراف. وفي نفس السياق تناول عدد من الوزراء أيضا قضايا التعاون الضريبي، وبوجه خاص الحاجة إلى منتدى دولي فعال وشامل يوازن بين مصالح جميع البلدان.